



تقدير اثر التوزيع القطاعي للائتمان الممنوح من المصارف التجارية على الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة للزراعة في العراق

سعد عبدالكريم حماد

كلية الزراعة – جامعة الانبار

*المراسلة الى: سعد عبدالكريم حماد، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الانبار، الرمادي، العراق.

البريد الالكتروني: Den.saad.abd@uoanbar.edu.iq

Article info

Received: 2024-06-03
Accepted: 2024-07-13
Published: 2024-12-31

DOI-Crossref:

10.32649/ajas.2024.150489.1287

Cite as:

Hammad, S. A. (2024). Estimating the impact of the sectoral distribution of credit granted by commercial banks on the gross domestic product and the added value of agriculture in Iraq. Anbar Journal of Agricultural Sciences, 22(2): 1336-1355.

©Authors, 2024, College of Agriculture, University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license

(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



الخلاصة

تهدف هذه الورقة الى تقدير وقياس اثر الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة (قروض وسلف) من المصارف التجارية على الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة للزراعة في العراق للمدة الزمنية 2008-2022. تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس العلاقة بين المتغيرات. تبين النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين الائتمان الممنوح للقروض والسلف والناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة للزراعة، وتوضح النتائج وجود علاقة معنوية طردية طويلة الاجل بين الائتمان الممنوح والناتج المحلي الاجمالي عند مستوى (10%). ووجود علاقة معنوية طردية طويلة الاجل بين الائتمان الممنوح والقيمة المضافة للزراعة عند مستوى (10%). توصي الورقة الى ضرورة زيادة تخصيص القروض والسلف نحو القطاع الزراعي لتكون له القدرة على زيادة الانتاج وسد حاجة الطلب المحلي من المنتجات الزراعية لينعكس ايضاً على تحقيق النمو الاقتصادي، وضرورة الاستغلال الامثل والكفوء للقروض الزراعية والرقابة والتدقيق لضمان انفاقها للأغراض المخصصة لها وعدم تسربها لوجهات اخرى غير الزراعية.

كلمات مفتاحية: القروض والسلف، النمو الزراعي، ARDL.

ESTIMATING THE IMPACT OF THE SECTORAL DISTRIBUTION OF CREDIT GRANTED BY COMMERCIAL BANKS ON THE GROSS DOMESTIC PRODUCT AND THE ADDED VALUE OF AGRICULTURE IN IRAQ

S. A. Hammad 

College of Agriculture, University of Anbar

*Correspondence to: Saad A. Hammad, Department of Agricultural Economics, College of Agriculture, University of Anbar, Ramadi, Iraq.

Email: Den.saad.abd@uoanbar.edu.iq

Abstract

This paper aims to estimate and measure the impact of credit granted to the agricultural sector (loans and advances) from commercial banks on the gross domestic product and value added to Iraq's agriculture for 2008-2022. The autoregressive distributed lag (ARDL) model measured the relationship between variables. The results show a cointegration relationship between the credit granted to loans and advances in GDP and value added to agriculture. The results show a positive long-term relationship between the credit granted to loans and advances and GDP at the level of (10%). A positive long-term relationship exists between the credit granted to loans and advances and the value added to agriculture at 10%. The paper recommends increasing the allocation of loans and advances towards the agricultural sector to increase production and meet the local demand for agricultural products, which will reflect economic growth. There is a need for optimal and efficient exploitation of agricultural loans, monitoring, and auditing to ensure that they are spent for their intended purposes and not leaked to destinations other than agriculture.

Keywords: Loans and advances, Agricultural growth, ARDL.

المقدمة

يمثل الائتمان الممنوح من المصارف التجارية كلا النوعين الائتمان النقدي والائتمان التعهدي، ان الائتمان النقدي يكون بعدة اشكال وهي: القروض، سلف، ائتمان مالي، أسهم، سندات، شراء سندات الخزينة. اما الائتمان التعهدي هو ما يقدمه المصرف للمستفيد بدون اعطاء مبالغ نقدية وانما يكون متعهدا الى طرف ثالث بدلاً من الزبون (15). في هذه الورقة سنقوم بدراسة الائتمان للقروض والسلف التي تشكل النسبة الاعظم في الائتمان الممنوح من المصارف التجارية، ان التوزيع القطاعي للائتمان الممنوح من المصارف التجارية يشمل حصة كل قطاع من القروض الممنوحة لقطاعات الزراعة والصيد، التعدين، الصناعة التحويلية، الماء، الكهرباء، الغاز، النقل، التخزين، المواصلات، التمويل والتأمين، خدمات المجتمع، العالم الخارجي، التشييد والبناء (5). ويؤثر الائتمان الممنوح في الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد من أكثر المعايير شمولاً لقياس النمو الاقتصادي لأي بلد فهو مجموع القيمة النقدية السوقية للسلع والخدمات المنتجة في الدولة وخلال عام محدد (14). ان توجيه هذا

الائتمان نحو الاستثمارات الزراعية يزيد من القيمة المضافة للزراعة والصيد، وتمثل القيمة المضافة للزراعة مجموع مجمل الدخل متضمناً الاجور والفائدة ومكونات الربح وقيمة الايجار الذي يحصل عليه هذا القطاع، اما على صعيد الشركات المنتجة فيمكن قياس القيمة المضافة من خلال القيمة النقدية لمبيعات الشركة مطروحا منها القيمة النقدية للسلع والخدمات التي تم شراؤها من قبل شركات اخرى (3).

تسهم السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال قنوات انتقال فاعلية السياسة النقدية ومن هذه القنوات قناة الائتمان (القروض والسلف)، اذ يسهم النظام المصرفي في التأثير على الإنفاق بدور اكبر وبمعزل عن سعر الفائدة من خلال الائتمان الممنوح، فالائتمان يمثل احد القنوات المهمة، والتمويل يعد احد المحددات المهمة للإنفاق الاستثماري ولرأسمال التشغيلي وبشكل خاص للمنشآت الصغيرة، اذ يمثل الائتمان دور الوساطة المالية للبنوك والمؤسسات المالية للتأثير على نمو الناتج المحلي الاجمالي والزراعي، اذ تعد البنوك اكثر المؤسسات فاعلية في تحديد مستوى نمو الاقتصاد، من خلال دورها في منح التمويل المالي (عرض الموارد المالية) لتمويل المشاريع الاستثمارية الحقيقية وتعظيم راس المال العامل في الاقتصاد، اذ تتولى السياسة الائتمانية توفير الائتمان للمزارعين وتمكينهم من توفير الاحتياجات المالية اللازمة لرفع مستوى الانتاج الزراعي وفق قواعد وضوابط توزيعها بشكل عادل على المزارعين، والية استرداد الاموال منهم، وكذلك عن طريق مؤسسات مالية متخصصة تخضع للأشراف الحكومي.

تعد المصارف التجارية من الادوات المهمة في النهوض بواقع النشاط الاقتصادي في اي بلد ومنها العراق وذلك من خلال ما تمتلكه من مدخرات مالية تقوم بتوظيفها في مختلف المجالات التنموية سواء صناعية او تجارية او زراعية او خدمية. وبما ان المصارف التجارية هي أحد مكونات المصارف في العراق والتي يمكن ان تقدم خدمات لعملائها من خلال الائتمان النقدي والائتمان التعهدي للقروض والسلف. فالائتمان النقدي يتمثل بخدمات القروض والسلف وخصم الكمبيالات والسحب على المكشوف الذي هو عبارة عن ائتمان قصير الاجل يستخدم لأغراض تمويل العمليات اليومية للمشروعات، وللمصارف التجارية اجراءاتها وشروطها التي تعتبر ضمانا لها اما الائتمان التعهدي فيتضمن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان التي يقدمها المصرف للعملاء لغرض تسهيل عمليات التجارة الدولية والتي يمكن ان تحقق العديد من الفوائد للمتعاملين بها. وتجدر الإشارة إلى أن البنوك التجارية تعتبر من البنوك المالية الرئيسية في الاقتصاد ولها مساهمة في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الاستثمار وتوفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار في مختلف المجالات للقطاعات الاقتصادية. ان التمويل المصرفي التجاري له القدرة على ربط الأموال المتاحة بمصادر التشغيل حسب مواعيدها المختلفة من جهة، والاهتمام بالمدخرون من جهة أخرى. إن طبيعة عمل البنوك التجارية تقتضي المشاركة في الربح والخسارة وتحمل المخاطر وهي إحدى طرق التمويل والاستثمار في البنوك التجارية، وذلك بالاستثمار في مشاريع إنتاجية حقيقية قائمة على المضاربة والمشاركة فيها، ويتم منح التمويل التجاري بعد التأكد من الملاءة المالية للعميل والمستفيد والجدوى الاستثمارية للمشروع في الإنتاج والأرباح (1).

ان للائتمان (قروض وسلف) اهمية كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي وله دور بالغ الاهمية داخل الاقتصاد الوطني فهو نشاط له تأثير متشابك على حركة الاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه، والمتتبع

لحركة النمو الاقتصادي في مختلف اقتصادات دول العالم سوف يتبين انه المحرك الرئيسي لعملية الاستثمار. حيث يعتبر الائتمان من اهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة وعليه كلما زادت عملية تنمية النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة الى الائتمان المصرفي والقروض (16).

ان منح القروض والسلف للمزارعين يزيد من دخولهم ويرفع من قدرتهم المالية، ويمكنهم من شراء المعدات والآلات التي تمثل راس المال الإنتاجي وتعزيز الاستثمار الزراعي، مما يشجعهم على التوسع في الاستثمار وتطوير الاستثمارات القائمة، بما يضمن خلق فرص عمل جديدة وتوظيف موارد اقتصادية عاطله وتخصيص الموارد الإنتاجية في المجالات الأكثر كفاءة إنتاجية، مما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وكذلك رفع كفاءة العمل الزراعي وتقليل الهدر في الموارد الإنتاجية للوحدات المنتجة، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي للقطاع الزراعي والقطاعات الداعمة الأخرى، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية شاملة، فضلا عن توفير المنتجات الزراعية والحيوانية والسلع الغذائية محليا بدلا عن استيرادها من الخارج بما يعزز استقرار وتوازن ميزان المدفوعات ويحقق الامن الغذائي، مع ضرورة توفير سياسة اقتصادية تعمل على تحفيز الإنتاج وتسويق المنتجات المحلية (2).

ان اهمية هذه الورقة تكمن في عرض تطورات الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية واثره في الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة للزراعة، ان اهمية هذا الائتمان المتمثل بالقروض والسلف يأتي من حاجة القطاع الزراعي الى زيادة الانتاج الذي يتصف بالانخفاض وعدم القدرة على سد احتياجات الطلب المحلي والاعتماد على الخارج لتلبيةه، اذ اصبح مؤشر الانكشاف التجاري للزراعة والحيوانات الحية اتجاه الخارج بنسبة 41% في عام 2022 وهي نسبة مرتفعة تدل على التبعية والاعتماد على الخارج في توفير المنتجات الزراعية وانعدام الاستقرار وخطورة تحقيق الامن الغذائي. وتكمن مشكلة هذه الورقة في عدة تساؤلات: هل ان الائتمان الممنوح يكفي لتمويل الاستثمار في الزراعة؟ وهل ان هذا الائتمان سوف ينعكس على زيادة الانتاج المحلي الزراعي؟ وهل ان الائتمان الممنوح للزراعة سيساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي؟. ان هدف هذه الورقة هو تقدير وقياس أثر الائتمان الممنوح (قروض وسلف) من المصارف التجارية على الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة لقطاع الزراعة، وتحديد العلاقة بينها من خلال استخدام المنهج التحليلي الاستقرائي والمنهج الكمي للاقتصاد القياسي.

وهناك العديد من الدراسات التي بحثت في موضوع الائتمان واثرة على القطاع الزراعي، ومنها دراسة (9) التي تناولت تأثير ائتمان البنوك التجارية على الانتاجية الزراعية في نيجيريا للمدة 1981-2017. استخدمت اختبار التكامل المشترك لجوهانسن ونموذج متجه تصحيح الخطأ كأدوات تحليلية. وأظهرت النتيجة أن هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين الائتمان المصرفي الممنوح والتنمية الزراعية وذو دلالة إحصائية عند مستوى أهمية 5%. ووجد أن سعر الفائدة يرتبط سلباً بالتنمية الزراعية وخلصت الدراسة إلى أن البنوك التجارية تؤثر بشكل كبير على التنمية الزراعية (9).

وسعت دراسة (11) الى توضيح تأثير الائتمان للبنوك التجارية على النمو الزراعي في أوغندا. تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية ربع السنوية للفترة من الربع الثالث 2008 إلى الربع الرابع 2018، طبقت الدراسة نموذج (ARDL) لفحص العلاقة بين ائتمان البنوك التجارية وأداء الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. تبين أن الائتمان له

تأثير إيجابي كبير على الإنتاج الزراعي في المدى الطويل، وأن الائتمان المصرفي في الأجل القصير لا يكون أثره فورياً على الإنتاج الزراعي (10). وتناولت دراسة (4) كشف أثر دور الائتمان الزراعي في انتاج الغذاء والأمن الغذائي في باكستان. تم استخدام تقنية المسح وتم جمع البيانات من خلال استبيان منظم لفئة المقترضين وغير المقترضين. وتشير النتائج إلى أن إنتاج المقترضين ارتفع بعد استخدام الائتمان بسبب استخدام المدخلات الزراعية عالية الجودة (4).

اما دراسة (12) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الائتمان المصرفي على نمو القطاع الزراعي في إيران مع التركيز على دور ملكية البنك. ولهذا الغرض تم استخدام طرق ARDL و Fuzzy-ARDL بالإضافة إلى البيانات الربع سنوية من شتاء 2009 إلى ربيع 2018. وأظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار في إيران عزز نمو القطاع الزراعي، لكن زيادة العمالة كان لها تأثير سلبي عليه. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن التسهيلات الممنوحة من البنوك المملوكة للدولة كانت أكثر فعالية من تسهيلات البنوك الخاصة على نمو القطاع الزراعي، وتتوافق هذه النتيجة مع آراء أنصار التدخل الحكومي في تقديم التسهيلات المصرفية. ولذلك يقترح أن تكون حصة البنوك المملوكة للدولة في منح التسهيلات المصرفية للقطاع الزراعي أعلى من حصة البنوك الخاصة (12). وتوضح دراسة (7) دور الائتمان الزراعي المباشر وغير المباشر في الإنتاج الزراعي في الهند، تم استخدام انحدار أريلا-بوندي. ويشير التحليل إلى أن الائتمان الزراعي المباشر له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الإنتاج الزراعي وتأثيره فوري. كما أن الائتمان الزراعي غير المباشر له أثر إيجابي لكن ليس بتأثير كبير على الإنتاج الزراعي، ولكن بفارق سنة. وتكشف هذه النتائج أنه حتى على الرغم من وجود العديد من الثغرات في نظام تقديم الائتمان المؤسسي الحالي مثل عدم كفاية توفير الائتمان لصغار المزارعين، وندرة الإقراض المتوسط والطويل الأجل ومحدودية تعبئة الودائع والاعتماد الكبير على الأموال المقترضة حسب التخصص، وما زال الائتمان الزراعي يلعب دوراً حاسماً في دعم الإنتاج الزراعي في الهند (7).

وقدرت دراسة (8) تأثير التمويل الزراعي على الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي والفقر في نيجيريا. تم استخدام تقنية الانحدار العادي للمربعات الصغرى. وكشفت نتائج البحث أن ائتمان البنك التجاري للقطاع الزراعي (CBCA) وقرض صندوق ضمان الائتمان الزراعي للقطاع الزراعي في نيجيريا (ACGSF) كانت كبيرة مما أدى إلى تخفيف معدل الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي، حيث توجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرات في نيجيريا خلال فترة الدراسة (8).

ان اوجه الاتفاق والاختلاف لهذه الورقة عن الدراسات السابقة التي تم استعراضها تكمن في كونها تتفق مع الدراسات السابقة في مضمونها العام وهو أثر عدد من المتغيرات الاقتصادية في الانتاج الزراعي، والتي تم الاستفادة منها للوصول الى المنهج العلمي الملائم في التحليل وخاصة دراسة (11) ودراسة محيريق. اما اختلافات هذه الورقة عن سابقتها يتحدد في اختيار المنطقة الاقتصادية وهي الاقتصاد العراقي، وكذلك المدة الزمنية 2008-2022، واختلاف المتغيرات وطريقة تحليلها، واستخدامها للمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي للنماذج القياسية، وكذلك استعراضها للإطار النظري للمتغيرات المدروسة وفق النظرية الاقتصادية، والاختلاف في النتائج والمناقشة والاستنتاجات والتوصيات.

المواد وطرائق العمل

من اجل الحصول على تقدير اثر الائتمان الممنوح (قروض والسلف) للقطاع الزراعي من المصارف التجارية على الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة للزراعة في اقتصاد العراق، تم تحليل تطورات هذه المتغيرات خلال المدة الزمنية 2008-2022، وجمعت البيانات من البنك المركزي العراقي (المديرية العامة للإحصاء والابحاث)، قمنا بتحويل بيانات السلاسل الزمنية إلى بيانات ربع سنوية بصيغتها الطبيعية لتطبيق النموذج القياسي الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Distributed Lag الذي يساعد في الحصول على الاثر بين المتغيرات الاقتصادية. استخدم برنامج الاقتصاد القياسي Eviews10 للوصول الى النتائج. تم أخذ ثلاثة متغيرات اقتصادية وهي: الائتمان الممنوح (X) كمتغير مستقل والذي يمثل الائتمان النقدي والائتمان التعهدي للقروض والسلف الموجهة للقطاع الزراعي، الناتج المحلي الاجمالي (LY1) كمتغير تابع تم حسابه على اساس الاسعار الجارية، القيمة المضافة للزراعة (LY2) كمتغير تابع. ليتم صياغة النموذج الاقتصادي وفق الاتي:

$$LY1_t = \beta_0 + \beta_1 X1_t + u_t \quad (1)$$

$$LY2_t = \beta_0 + \beta_2 X2_t + u_t \quad (2)$$

حيث ان (β_0) التقاطع، (u_t) المتغير العشوائي، (t) الزمن. لتطبيق خطوات النموذج القياسي نستخدم اولا اختبارات جذر الوحدة لمعرفة مدى استقرار السلسلة الزمنية وفق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، ويتم تحديد فترة الابطاء المثلى للفترة الزمنية المتأخرة، ثم اختبار الحدود (F)، وتقدير معاملات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ، ويتم استخدام اختبار سلامة النموذج من خلال اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH) لمعرفة ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، واختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM) لمعرفة أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، واختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي، اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر من خلال اختبارين هما: اختبار (CUSUM)، واختبار (CUSUM OF SQUARE).

النتائج والمناقشة

قيمة الائتمان الممنوح والقيمة المضافة للزراعة والناتج المحلي الإجمالي: يوضح الجدول 1 قيمة الائتمان الممنوح من المصارف التجارية والقيمة المضافة للزراعة والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ونسبة مساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي وحصة الائتمان الممنوح للزراعة من الائتمان الكلي، ويبين الشكل 1 والشكل 2 معدلات التغير للمتغيرات الاقتصادية (6). ان تتبع الائتمان الكلي يلاحظ استحواذ فقرت القروض والسلف على غالبية الائتمان الممنوح من المصارف التجارية في العراق لعام 2022 لتسجل نسبة 85.6% من اجمالي رصيد الائتمان وهو موجه نحو كافة القطاعات الاقتصادية. تليها فقرة الديون المتأخرة التسديد وبنسبة مساهمة بلغت 7.2% من اجمالي رصيد الائتمان، في حين أسهم رصيد الحسابات المكشوفة بنسبة 7.2% من اجمالي الرصيد الممنوح. احتل رصيد الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاع الخاص المرتبة الأولى من حيث نسبة إسهامه البالغة 57.8% من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، إذ ارتفع في عام 2022 بنسبة 18.4%، في حين احتل رصيد الائتمان الممنوح إلى الحكومة المركزية المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت 36.3% من رصيد

الائتمان النقدي الممنوح والذي ارتفع بنسبة 14.4% لهذا العام مقارنة بالعام 2021 في حين شكل رصيد الائتمان الممنوح إلى المؤسسات العامة نسبة مساهمة منخفضة بلغت 5.9% من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، والذي انخفض بنسبة 14.3% عن العام السابق. وفيما يخص الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية العاملة في العراق لعام 2022 فقد سجل ارتفاعا نسبته 9.9% عن العام السابق ليبلغ ما مقدار 30.4 ترليون دينار مقابل 27.6 ترليون دينار عام 2021، وقد تصدرت المؤسسات العامة المرتبة الاولى من إجمالي الائتمان التعهدي الممنوح بنسبة 42.9%، يليه القطاع الخاص بالمرتبة الثانية وبنسبة 40.4% في حين احتلت الحكومة المركزية المرتبة الثالثة من إجمالي الائتمان التعهدي وبنسبة 16.7% (5).

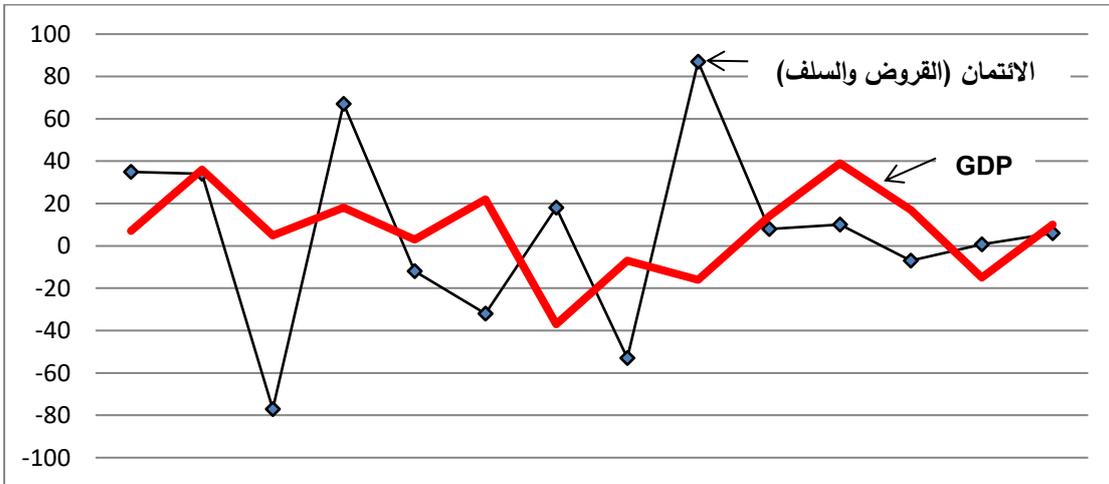
جدول 1: الائتمان الممنوح من المصارف التجارية والقيمة المضافة للزراعة والنتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة 2008-2022 مليون دينار.

السنوات	الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي (قروض وسلف)	القيمة المضافة للزراعة بالأسعار الجارية	النتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	نسبة مساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي	حصة الائتمان الممنوح للزراعة من الائتمان الكلي
2008	315013	5716000.8	157026062	3.7	0.7
2009	424715	6132000.7	139330211	4.4	0.8
2010	571705	8366000.2	171956975	5.2	0.6
2011	129800	8808000.6	217327107	4.1	1
2012	217095.4	10404000.6	254225491	4	0.8
2013	190267.8	10742000.4	271091778	4	0.6
2014	130000.1	13128622.6	260610438	4.9	0.4
2015	153000.0	8160769.7	194680971	4.1	0.4
2016	100000.3	7629377.4	196924141	3.7	0.1
2017	186677.0	6347695.3	225722375	2.8	0.3
2018	204885.9	7220904	251064479	2.6	0.3
2019	225062.8	10017410.7	276157867	3.6	0.3
2020	209931.9	11716000.0	215661516	5.8	0.3
2021	211526.2	9970000.5	301152818	3.3	0.3
2022	225071.2	10922000.8	383064152	2.8	0.2

Table 1: Grantee supported by commercial banks, the amount added to agriculture, and gross domestic product at current prices for the period 2008-2022 million dinars. Table 1 shows the value of credit granted by commercial banks, the amount added to agriculture and the gross domestic product at current prices, the contribution percentage of the added value of agriculture to the gross domestic product, the percentage of the agricultural sector's contribution to the total output, and the share of credit granted to agriculture out of the total credit for the period 2008-2022 million Dinar.

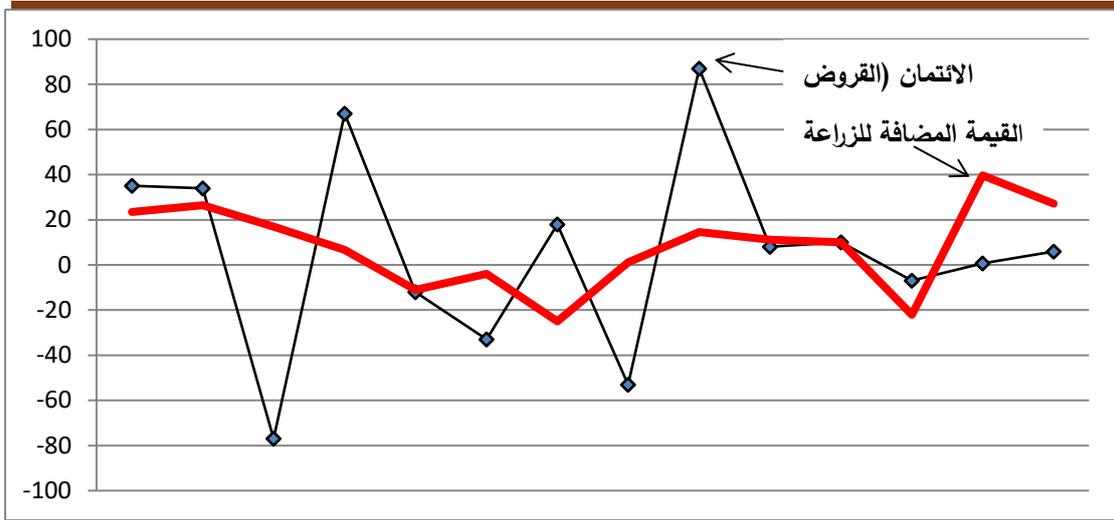
من الجدول اعلاه سجل رصيد الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الزراعي من قروض والسلف (ائتمان نقدي، ائتمان تعهدي) في عام 2008 مقدار 315013 مليون دينار، وكان نصيب تخصيصات القطاع الزراعي من اجمالي القروض السلف نسبة 0.7% فقط. ثم اخذت القروض والسلف بالتذبذب (ارتفاع وانخفاض) خلال مدة الدراسة ومع نهاية عام 2022 ارتفع ما مخصص للقطاع الزراعي بنسبة 6% عن العام 2021 وبمقدار 225071.2 مليون دينار، وبحصة 0.2% من اجمالي القروض والسلف الموجهة الى الاقطاعات الاخرى في الاقتصاد. ويلاحظ ان تخصيصات القطاع الزراعي من الائتمان لم تتجاوز 1% طيلت مدة الدراسة وهي نسبة منخفضة جدا وهي تدل على انخفاض حجم الاستثمار في هذا القطاع مما انعكس على تدني مساهمة

الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي اذ سجل اعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي 5.2% في عام 2010 ثم اخذت هذه المساهمة بالانخفاض لتكون 2.8% في عام 2022. على الرغم من وجود مقومات كبيرة قادرة على النهوض بواقع الانتاج الزراعي في العراق الا ان الانتاج الزراعي لا يلبي الطلب المحلي، وأصبح نقص العرض يلبي من خلال الاستيراد من الخارج. ان سبب تدهور انتاج القطاع الزراعي في العراق هو نتيجة الاختلال الهيكلي وريعية الاقتصاد وانعدام التنوع الانتاجي وعدم الاستقرار النقدي وضعف البنى التحتية والفساد الاداري والمالي وانعدام الاستقرار السياسي والحروب والارهاب (10). اما القيمة المضافة للزراعة سلجت مقدار 5716000.8 مليون دينار في عام 2008، لياخذ بعد ذلك بالارتفاع الى ان سجل مقدار 10922000.8 مليون دينار في عام 2022. وسجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية اعلى قيمة له خلال مدة الدراسة بمقدار 383064152 مليون دينار لعام 2022، اذ تصدر العراق قائمة الدول العربية الاكثر نموا في الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام وجاء في المرتبة الثانية بضمن قائمة الدول العشر الاعلى نموا في العالم لنفس العام بحسب تصنيفات صندوق النقد الدولي، يواصل الاقتصاد العراقي انتعاشه نتيجة ارتفاع إنتاج النفط مع رفع القيود وزيادات الحصة الشهرية لمقررات منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC) وتعافي أسعار النفط الخام العالمية جراء زيادة الطلب العالمي مقارنة مع عام 2021، إذ أثر انخفاض الاصابات بجائحة كورونا نتيجة زيادة تلقي اللقاحات وارتفاع أسعار النفط الخام العالمية ومقررات OPEC بشكل إيجابي في إجمالي الناتج المحلي سواء بالأسعار الجارية أم الثابتة، وساهم نشاط النفط الخام بنسبة 59.4% في إجمالي الناتج المحلي لنفس العام.



شكل 1: معدل التغير لائتمان القروض والسلف والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2008-2022.

Figure 1 shows the change rate for the credit of loans and advances allocated to the agricultural sector and the change rate for the gross domestic product at current prices for 2008-2022; the figure was generated from the data published in Table 1.



شكل 2: معدل التغير لائتمان القروض والسلف والقيمة المضافة للزراعة في العراق للمدة 2008-2022.

Figure 2 shows the credit change rate for loans and advances allocated to the agricultural sector and the change of value added to agriculture for 2008-2022; this figure was generated from the data published in Table 1.

اختبارات جذر الوحدة: يوضح الجدول 2 نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع

(13)، "للسلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى والفرق الأول بوجود حد ثابت، وحد ثابت مع اتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام".

جدول 2: اختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

	At Level	X	LY1	LY2
With Constant	t-Statistic	-1.949	-0.8468	-1.9938
	Prob.	0.308	0.7978	0.2888
		no	no	no
With Constant and Trend	t-Statistic	-1.7798	-1.8185	-2.0115
	Prob.	0.7005	0.6827	0.5826
		no	no	no
Without Constant and Trend	t-Statistic	-1.2513	0.9553	0.2236
	Prob.	0.1913	0.908	0.7476
		no	no	no
At First Difference				
		d(x)	d(ly1)	d(ly2)
With Constant	t-Statistic	-5.2914	-7.5386	-7.4131
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***
With Constant and Trend	t-Statistic	-5.7604	-7.5428	-7.3582
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000
		***	***	***
Without Constant and Trend	t-Statistic	-5.3127	-7.4162	-7.4162
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***

Table 2: Extended Dickey-Fuller test (ADF). Table 2 of the Extended Dickey-Fuller (ADF) test: all variables are non-stationary at the original level of the data, and it is clear that all variables become stationary after taking their first difference.

يتضح من الجدول أعلاه الخاص باختبار ديكي فولر الموسع (ADF) أن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى الأصلي للبيانات، كما يتضح أن جميع المتغيرات أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها.

التقدير الأولي لقياس العلاقة بين الائتمان الممنوح (X) والنتائج المحلي الاجمالي (LY1): يوضح الجدول 3 نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين (X) و (LY1) (13).

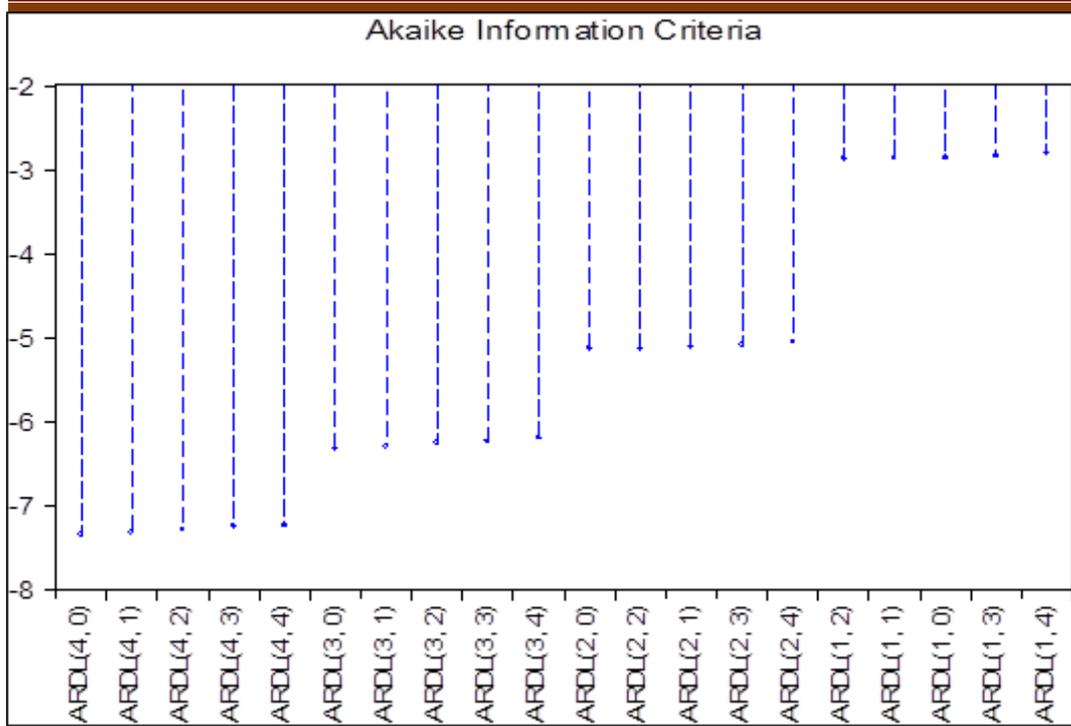
جدول 3: التقدير الأولي وفق نموذج (ARDL).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LY1(-1)	3.359415	0.087487	38.3991	0.0000
LY1(-2)	-4.614202	0.238691	-19.33127	0.0000
LY1(-3)	3.068635	0.240664	12.75071	0.0000
LY1(-4)	-0.840626	0.090008	-9.339464	0.0000
X	-0.000532	0.002257	-0.235922	0.8145
C	0.515119	0.152275	3.382822	0.0015
@TREND	0.000247	7.84E-05	3.154035	0.0028
R-squared	0.999448	Mean dependent var		19.26204
Adjusted R-squared	0.999376	S.D. dependent var		0.230972
S.E. of regression	0.005769	Akaike info criterion		-7.349991
Sum squared resid	0.001531	Schwarz criterion		-7.089764
Log-likelihood	201.7748	Hannan-Quinn criteria.		-7.24992
F-statistic	13882.48	Durbin-Watson stat		1.895621
Prob(F-statistic)	0.0000			

Table 3: Primary estimation according to the (ARDL) model. Table 3 shows the preliminary estimation results for measuring the relationship between the credit granted for loans and advances from commercial banks to the agricultural sector (X) and the gross domestic product (LY1).

يتضح من الجدول إن معامل (R) بلغ 99%، وأن معامل (R) المصحح بلغ 99%، مما يعطي قوة تفسيرية ممتازة للنموذج.

اختبار فترة الابطاء المثلى: يوضح الشكل 3 نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى لنموذج (ARDL) للعلاقة بين الائتمان الممنوح (القروض والسلف) والنتائج المحلي الاجمالي (13). يلاحظ من الشكل إن فترات الابطاء المثلى التي تم اختيارها هي من الرتبة 4 و 1، ويتم اختيار القيمة الاقل لهذه المعايير، حسب المعايير المستعملة في النموذج.



شكل 3: اختبار فترة الابطاء المثلى.

Figure 3: Testing the optimal lag period. Figure 3 shows the results of testing the optimal lag period of the (ARDL) model for the relationship between credit granted to loans and advances from commercial banks to the agricultural sector and GDP.

اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرين: تظهر نتائج اختبار الحدود إن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي 8.087082 وهي أعلى من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى 5% وهي تساوي 7.3، وبذلك نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين (الانتماء الممنوح، الناتج المحلي الاجمالي)، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين خلال مدة البحث.

تقدير معاملات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، "ينبغي الآن الحصول على المقدرات قصيرة الاجل وطويلة الأجل لمعاملات النموذج المقدر ومعلمة متجه تصحيح الخطأ، والجدول 4 يوضح ذلك" (13).

جدول 4: تقدير معاملات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LY1(-1))	2.386193	0.086795	27.492343	0.0000
D(LY1(-2))	-2.228009	0.153528	-14.512035	0.0000
D(LY1(-3))	0.840626	0.090008	9.339464	0.0000
D(X)	0.000532	0.002257	-0.235922	0.8145
D(@TREND())	0.000247	0.000078	3.154035	0.0028
CointEq(-1)	-0.026779	0.007254	-3.691338	0.0006
Cointeq = LY1 - (-0.0199*X + 19.2362 + 0.0092*@TREND)				
X	0.019883	0.081981	-0.242534	0.0894
C	19.236242	1.014943	18.953027	0.0000
@TREND	0.009233	0.002044	4.517204	0.0000

Table 4: Estimation of short-run and long-run parameters and error correction parameter. Table 4 estimates the short-term and long-term parameters and the error correction parameter between the credit granted to loans and advances from commercial banks to the agricultural sector (X) and the gross domestic product (LY1).

تبين النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين الائتمان الممنوح (القروض والسلف) (X) والنتائج المحلي الاجمالي (LY1)، إذ كانت قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-0.026779) سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 1%، وإن 0.026779 من أخطاء الأجل القصير التي تسببها صدمات المتغير المستقل يمكن للمتغير التابع أن يصححها خلال وحدة الزمن.

من ملاحظة نتائج الجدول أعلاه يمكن تفسير العلاقة القصيرة الاجل، التي تشير الى عدم وجود علاقة في الاجل القصير بين (X) و (LY1)، اي ان القروض والسلف الممنوحة للمزارعين لم يظهر لها أثر خلال الفترة القصيرة، على افتراض ثبات العوامل الأخرى.

توضح نتائج العلاقة طويلة الأجل بين الائتمان الممنوح (القروض والسلف) والنتائج المحلي الاجمالي الى وجود علاقة توازنية معنوية طردية طويلة الاجل عند مستوى 10% بين المتغيرين، (X) له أثر معنوي طردي على (LY1) خلال مدة البحث. إذ كلما ازدادت قيمة (X) بمقدار دينار واحد يؤدي ذلك إلى زيادة (LY1) بمقدار 1.9% دينار على افتراض ثبات العوامل الأخرى، هذه النتيجة مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية، لان كل قرض زراعي يتحول الى انتاج إذا ما أحسن التعامل معه وفق الكفاءة الاقتصادية. وهذا يدل على ان منح القروض والسلف للمزارعين عزز الانتاج الزراعي ومكنهم من شراء المعدات والآلات والتكنولوجيا الحديثة التي تزيد من نمو القطاع.

اختبارات جودة النموذج القياسي: ينبغي التأكد من جودة أداء النموذج وسلامته من المشاكل القياسية بعد تقدير اختبارات نموذج (ARDL)، وذلك من خلال استخدام الاختبارات الآتية:

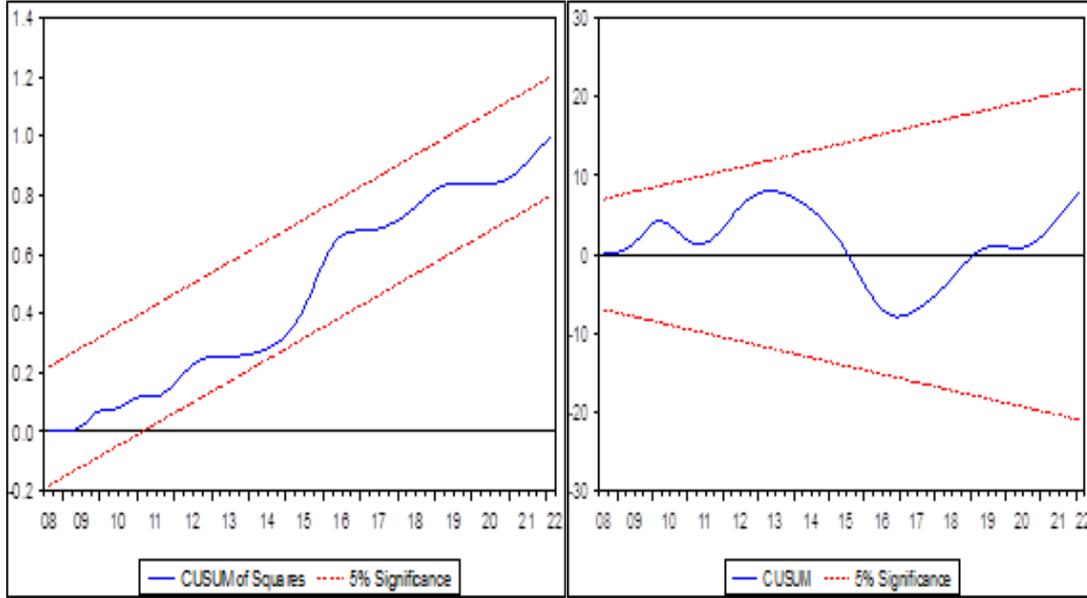
اختبار عدم تجانس التباين ARCH: يتضح من خلال هذا الاختبار إن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، لأن قيمة (F) المحسوبة بلغت 2.130173 عند مستوى احتمالية 0.1507 وهي غير معنوية عند مستوى 5%، وهذا يدل على خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين.

اختبار الارتباط الذاتي لمتسلسل LM: يبين هذا الاختبار أن النتائج أثبتت صلاحية وجودة النموذج المقدر، لأن قيمة (F) المحسوبة بلغت 0.409958 عند مستوى احتمالية 0.6662 والتي جاءت غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي Ramsey Test: ان قيمة احصائية (t) المحسوبة البالغة 0.139861 وقيمتها الاحتمالية 0.8894 جاءت غير معنوية عند مستوى 5%، وكذلك قيمة (F) المحسوبة بلغت 0.019561 وقيمتها الاحتمالية 0.8894 جاءت غير معنوية عند مستوى 5%، مما يعني صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر: للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في تقدير النموذج من وجود تغيرات هيكلية ومدى استقرار وانسجام تقديرات معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معاملات الأجل

القصير تم استخدام الاختبارين: Cumulative Sum of Recursive Residual Test (CUSUM) و Cumulative Sum of Squares Recursive Residual Test (CUSUM OF SQUARE) وفقاً لهذه الاختبارات يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للنموذج، إذا كان الخط البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) و (CUSUM OF SQUARE) داخل إطار الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم قبول فرضية العدم التي تنص على إن جميع المعاملات المقدرة مستقرة هيكلياً وكما مبين في الشكل 4 الآتي (13):



شكل 4: اختبار الاستقرار الهيكلي.

Figure 4: Structural stability test. Figure 4 shows the structural stability test for the parameters of the estimated model (CUSUM) and (CUSUM OF SQUARE), the extent to which the data used in estimating the model are free of structural changes, and the extent to which estimates of long-term parameters are stable compared to estimates of short-term parameters.

التقدير الأولي لقياس العلاقة بين الائتمان الممنوح (X) والقيمة المضافة للزراعة (LY2): يوضح الجدول 5

نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين (X) و (LY2) (13).

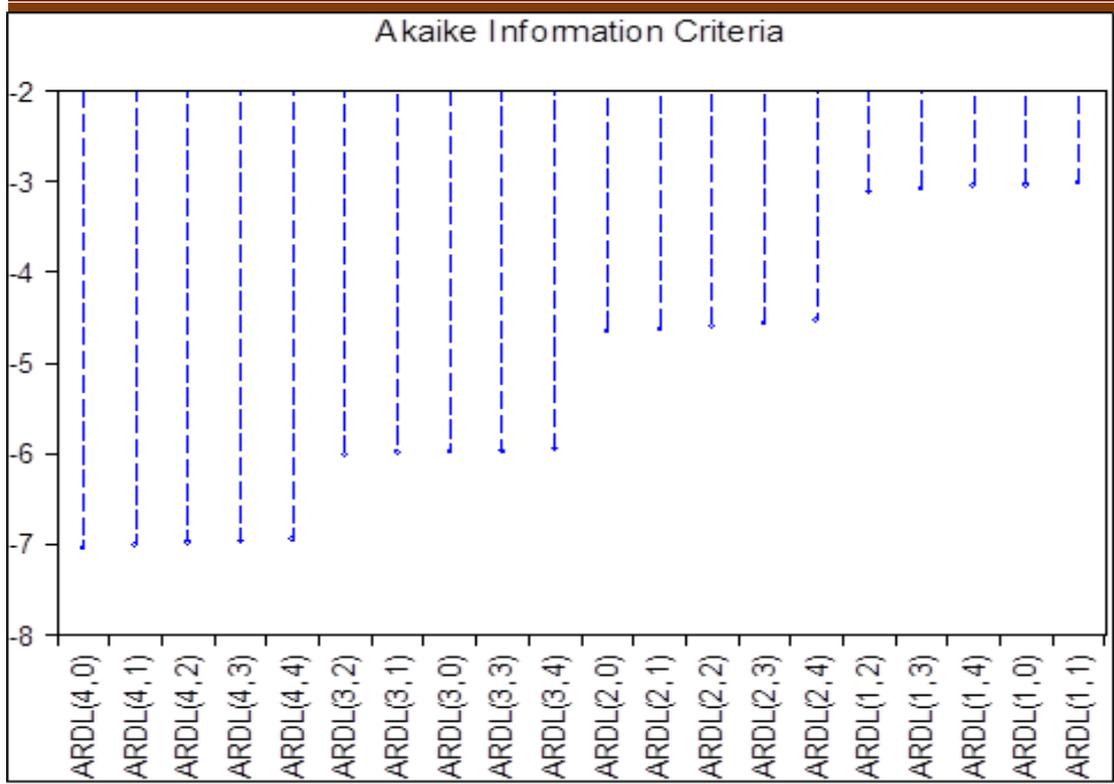
جدول 5: التقدير الأولي وفق نموذج (ARDL).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LY2(-1)	3.29367	0.082965	39.69949	0.0000
LY2(-2)	-4.466472	0.22133	-20.18014	0.0000
LY2(-3)	2.96212	0.222007	13.34244	0.0000
LY2(-4)	-0.807551	0.084144	-9.597198	0.0000
X	0.001808	0.002971	0.608561	0.5458
C	0.267899	0.112092	2.389982	0.0210
@TREND	7.75E-05	6.53E-05	1.188044	0.2409
R-squared	0.999084	Mean dependent var		16.02268
Adjusted R-squared	0.998964	S.D. dependent var		0.209379
S.E. of regression	0.006738	Akaike info criterion		-7.03959
Sum squared resid	0.002088	Schwarz criterion		-6.779363
Log-likelihood	193.5491	Hannan-Quinn criteria.		-6.939519
F-statistic	8360.824	Durbin-Watson stat		2.051786
Prob(F-statistic)	0.00000			

Table 5: Initial estimation based on the (ARDL) model. Table 5 shows the preliminary estimate to measure the relationship between credit extended to loans and advances from commercial banks to the agricultural sector (X) and value added to agriculture (LY2).

يلاحظ من الجدول ان معامل R بلغ 99%، وان معامل R المصحح بلغ 99%، مما يعطي قوة تفسيرية ممتازة للنموذج.

اختبار فترة الابطاء المثلى: يوضح الشكل 5 نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى لنموذج (ARDL) للعلاقة بين الائتمان الممنوح (القروض والسلف) والقيمة المضافة للزراعة (13). يلاحظ من الشكل ان فترات الابطاء المثلى التي تم اختيارها هي من الرتبة 1 و1، ويتم اختيار القيمة الاقل لهذه المعايير، حسب المعايير المستعملة في النموذج.



شكل 5: اختبار فترة الإبطاء المثلى.

Figure 5: Testing the optimal lag period. Figure 5 shows the results of testing the optimal lag period of the (ARDL) model for the relationship between credit granted to loans and advances from commercial banks to the agricultural sector and the value added to agriculture.

اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرين: تظهر نتائج الاختبار إن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي 7.372405 وهي أعلى من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى 5% وهي تساوي 7.3، ومن ثم نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين الائتمان الممنوح (القروض والسلف) والقيمة المضافة للزراعة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين خلال مدة البحث.

تقدير معاملات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، ينبغي الآن الحصول على المقدرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لمعاملات النموذج المقدر ومعلمة متجه تصحيح الخطأ، والجدول 6 يوضح ذلك (13).

جدول 6: تقدير معاملات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LY2(-1))	2.311902	0.082792	27.924312	0.0000
D(LY2(-2))	-2.154569	0.140431	-15.342582	0.0000
D(LY2(-3))	0.807551	0.084144	9.597198	0.0000
D(X)	0.001808	0.002971	0.608561	0.5458
D(@TREND())	0.000078	0.000065	1.188044	0.2409
CointEq(-1)	-0.018232	0.00577	-3.160048	0.0028
Cointeq = LY2 - (0.0992*X + 14.6935 + 0.0043*@TREND)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.099166	0.178506	0.555533	0.0812
C	14.693508	2.190198	6.708758	0.0000
@TREND	0.004253	0.00348	1.222159	0.2279

Table 6: Estimation of short-run and long-run parameters and error correction parameter. Table 6 estimates the short-run and long-run parameters and the error correction parameter between credit extended to loans and advances from commercial banks to the agricultural sector (X) and value added to agriculture (LY2).

يوضح الجدول وجود علاقة تكامل مشترك بين الائتمان الممنوح (القروض والسلف) من المصارف التجارية (X) والقيمة المضافة للزراعة (LY2)، إذ كانت قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-0.018232) سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 5%، وإن 1.8% من أخطاء الأجل القصير التي تسببها صدمات المتغير المستقل يمكن للمتغير التابع أن يصححها خلال وحدة الزمن.

أما العلاقة قصيرة الأجل تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة في الأجل القصير بين (X) و (LY2)، على افتراض ثبات العوامل الأخرى.

وتبين نتائج العلاقة طويلة الأجل بين (X) و (LY2) إلى وجود علاقة توازنية معنوية طويلة الأجل عند مستوى 10% بين المتغيرات، أي إن الائتمان الممنوح (X) له أثر معنوي طردي على القيمة المضافة للزراعة (LY2) خلال مدة البحث. أي كلما ازدادت قيمة (X) بمقدار دينار واحد يؤدي ذلك إلى زيادة (LY2) بمقدار 0.099166 دينار على افتراض ثبات العوامل الأخرى، هذه النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية وتحقق فرضية الدراسة.

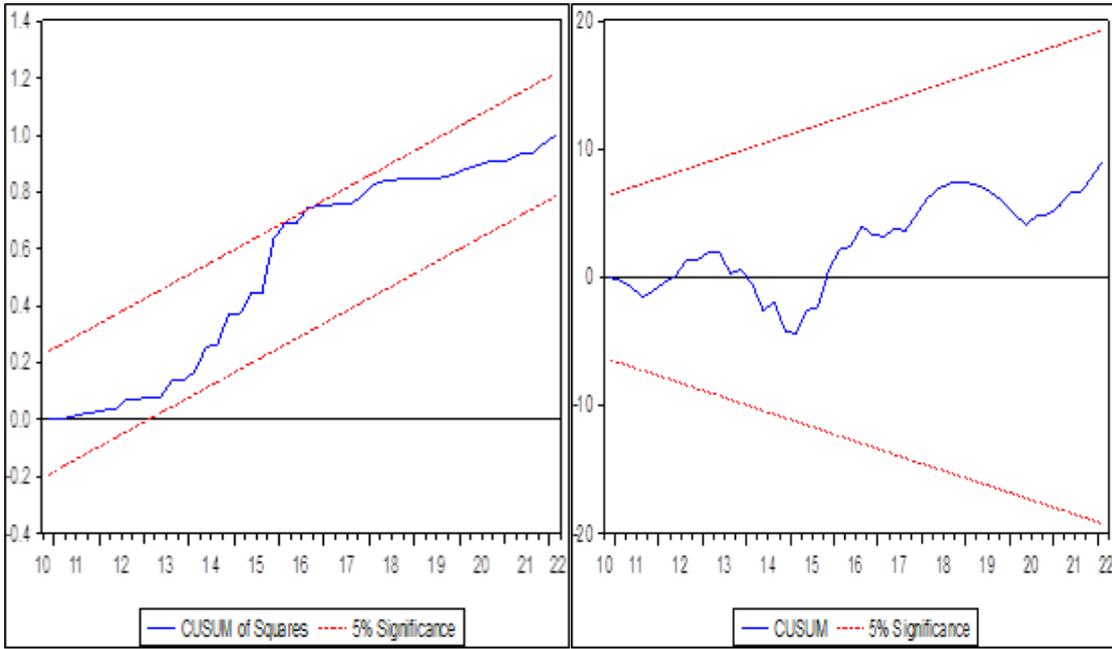
اختبارات جودة النموذج القياسي:

اختبار عدم تجانس التباين ARCH: إن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، لأن قيمة (F) المحسوبة بلغت 1.249583 عند مستوى احتمالية 0.269 وهي غير معنوية عند مستوى 5%، وهذا يدل على خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين.

اختبار الارتباط الذاتي لمتسلسل LM: إن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي وأن نتائج الاختبار أثبتت صلاحية وجود النموذج المقدر، لأن قيمة (F) المحسوبة بلغت 0.478976 عند مستوى احتمالية 0.6228 والتي جاءت غير معنوية عند مستوى 5%.

اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي Ramsey Test: من خلال هذا الاختبار تبين صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر، إذ ان قيمة احصائية (t) المحتسبة البالغة 1.841476 وقيمتها الاحتمالية 0.072 جاءت غير معنوية عند مستوى 5%، وكذلك قيمة (F) المحتسبة بلغت 3.391036 وقيمتها الاحتمالية 0.072 جاءت غير معنوية عند مستوى 5%.

اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر: وفقاً للشكل البياني يتحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدر للنموذج إذا كان الخط البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) و(CUSUM OF SQUARE) داخل اطار الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم قبول فرضية عدم التنص على إن جميع المعاملات المقدره مستقرة هيكلياً وكما مبين في الشكل 6 الآتي (13):



شكل 6: اختبار الاستقرار الهيكلية.

Figure 6: Structural stability test. Figure 6 shows the structural stability test for the parameters of the estimated model (CUSUM) and (CUSUM OF SQUARE), the extent to which the data used in estimating the model are free of structural changes, and the extent to which estimates of long-term parameters are stable and consistent with estimates of short-term parameters.

الاستنتاجات

تبين ان حصة القطاع الزراعي من الائتمان الممنوح (قروض وسلف) من المصارف التجارية لم تتجاوز 1% من الائتمان الكلي الموجه للقطاعات الأخرى طيلة مدة الدراسة وهي نسبة منخفضة جداً تنعكس على انخفاض حجم الانتاج في هذا القطاع وتدني مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي. تم تحقيق هدف الدراسة في تقدير الاثر بين المتغيرات، إذ كانت نتائج استخدام النماذج والاختبارات القياسية (نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)) تبين وجود علاقة تكامل مشترك بين الائتمان الممنوح للقروض والسلف والناتج المحلي الاجمالي، إذ كانت قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-0.026779) سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 1%، وإن 0.026779 من أخطاء الأجل القصير التي تسببها صدمات المتغير المستقل يمكن للمتغير التابع أن

يصححها خلال وحدة الزمن، ووجود علاقة معنوية طردية طويلة الاجل عند مستوى 10% بين المتغيرات، أي إن الائتمان الممنوح (X) له اثر معنوي طردي على الناتج المحلي الاجمالي (LY1) خلال مدة البحث، إذ كلما ازدادت قيمة (X) بمقدار دينار واحد يؤدي ذلك إلى زيادة (LY1) بمقدار 1.9% دينار. وتوضح النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين الائتمان الممنوح من المصارف التجارية (X) والقيمة المضافة للزراعة (LY2)، إذ كانت قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-0.018232) سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 5%، وإن 1.8% من أخطاء الأجل القصير التي تسببها صدمات المتغير المستقل يمكن للمتغير التابع أن يصححها خلال وحدة الزمن. وتبين نتائج العلاقة طويلة الأجل بين (X) و (LY2) الى وجود علاقة معنوية طردية عند مستوى 10% بين المتغيرات، أي إن (X) له اثر معنوي طردي على (LY2) خلال مدة البحث، اي كلما ازدادت قيمة (X) بمقدار دينار واحد يؤدي ذلك إلى زيادة (LY2) بمقدار 0.099166 دينار، تم التأكد من جودة أداء النموذج وسلامته من المشاكل القياسية بعد تقدير اختبارات نموذج (ARDL)، ثم قبول فرضية العدم التي تنص على إن جميع المعلمات المقدره مستقرة هيكلياً. هذه النتائج على افتراض ثبات العوامل الاقتصادية الأخرى، وهذه النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية لان كل ائتمان يخصص للقطاع الزراعي يؤدي الى زيادة الانتاج، هذه النتائج تبين جدوى الائتمان الممنوح في تحقيق نتائج ايجابية في القطاع الزراعي رغم محدودية هذا التمويل. بناءً على هذه النتائج توصي هذه الورقة على ضرورة الاستغلال الامثل والكفوء للقروض الزراعية والرقابة والتدقيق لضمان انفاقها للأغراض المخصصة لها وعدم تسربها لوجهات اخرى غير الزراعية، وتفعيل دور السياسات الاقتصادية بشكل عام لتمكنها من ووضع خطة استراتيجية طويلة المدى تستهدف ضمان تمويل مستمر ومتوازن لكل مفاصل القطاع الزراعي (حيواني، نباتي)، وتفعيل دور السياسة النقدية بشكل خاص في توجيه المصارف التجارية على زيادة نسبة الائتمان للقطاع الزراعي، وهذا يدعم زيادة الانتاج في المجال الزراعي ويعمل على زيادة التوظيف وتوفير الغذاء وخفض الاعتماد على الخارج وتحسين مستوى المعيشة وزيادة النمو الاقتصادي.

Supplementary Materials:

No Supplementary Materials.

Author Contributions:

There is no joint author on this paper.

Funding:

This research received no external funding.

Institutional Review Board Statement:

The study was conducted following the protocol authorized by the Head of the Ethics Committee, University of Anbar, Iraq Republic.

Informed Consent Statement:

No Informed Consent Statement.

Data Availability Statement:

No Data Availability Statement.

Conflicts of Interest:

The authors declare no conflict of interest.

Acknowledgments:

The author thanks the Director of the Department of Agricultural Economics at the College of Agriculture, Anbar University, for the technical support he provided.

Disclaimer/Journal's Note:

The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of AJAS and/or the editor(s). AJAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

المصادر

1. Al-Dabbas, M. M. N. (2023). Commercial Banks' Contribution to Expanded Investment and Credit in Jordan. *International Journal of Professional Business Review*, 8(4): e01832. <https://doi.org/10.26668/businessreview/2023.v8i4.1832>.
2. Al-Qorso, W. (2019). Analysis of the relationship between bank credit and economic growth at the sectoral level in Algeria during the period (1998-2017), *Strategy and Development Review*, 9(2): 300-321.
3. Arthur, O., and Sullivan, S. (2014). *Macroeconomics Principles, Applications, and Tools*, 1st ed. Lebanon Library Publishers, pp: 1-539.
4. Asghar, N., and Salman, A. (2018). Impact of agriculture credit on food production and food security in Pakistan. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)*, 12(3): 851-864.
5. Central Bank of Iraq. (2022). Annual Economic Report. Department of Statistics and Research, 1-75.
6. Central Bank of Iraq. (2022). Annual statistical bulletin. General Directorate of Statistics and Research: 1-122.
7. Das, A., Senapati, M., and John, J. (2009). Impact of agricultural credit on agriculture production: an empirical analysis in India. *Reserve Bank of India Occasional Papers*, 30(2): 75-107.
8. Egwu, P. N. (2016). Impact of agricultural financing on agricultural output, economic growth and poverty alleviation in Nigeria. *Journal of Biology, Agriculture and Healthcare*, 6(2): 36-42.
9. Emenuga, P. E. (2019). Effect of commercial banks' credit on agricultural productivity in Nigeria. *Acta Universitatis Danubius. Œconomica*, 15(3): 417-428.
10. Fawaz, N. A., and Hammad, S. A. (2022). Political stability, Corruption and its impact on the development of public debt and economic growth: a case study of Iraq for the period 2004-2020. *Res Militaris*, 12(2): 4111-4127.
11. Kadhim, R., Z., T. Abd Al-majeed, A., & T. Jassam, Q. (2024). Estimation Of Marketing Efficiency And Production Quantity At The Break-Even Point For Cotton Farmers In Iraq (Baghdad Province: A Case Study). *Anbar Journal Of Agricultural Sciences*, 22(1), 1–15. <https://doi.org/10.32649/ajas.2024.183691>.
12. Naderi, M. H., Alijani, F., and Nikoukar, A. (2022). The Impact of Bank Credits on Iranian Agricultural Growth. *Agricultural economics and development*, 29(4): 285-314. <https://doi.org/10.30490/AEAD.2022.354141.1331>.
13. Outputs of the econometrics program. (2022). *Eviews* 10.

14. Paul, A., and Samuelson, W. (2006). Economics, 1st ed, Lebanon Library Publishers, pp: 1-816.
15. Shalal, A. S., Hammad, S. A., and Jarwan, S. A. G. (2019). Impact of economic activity on direct cash credit granted by the banking sector: study in the Iraqi economy for the period (2004-2017). Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, 11(26): 56-69.
16. Taha, O. H. (2013). The role of Granting bank credit policies in reducing the risk and increase profits. journal of Kirkuk University for Administrative and Economic Sciences, 3(2): 52-79.